

القاهرة في: ٢٣ مارس ٢٠١٦

تحية طيبة وبعد،

في إطار سعي البنك المركزي المصري المستمر لمواكبة التغيرات السريعة في مجالات العمل المصرفي، وسعيه نحو إثراء وتحديث الجهاز المصرفي ليحقق التطلعات الكبيرة للتنمية الاقتصادية والاستثمار، وحيث تعد عملية التدوير الوظيفي من أهم اساليب وتقنيات التطوير، الأمر الذي يعتبر محفزاً قوياً للكفاءات في شغل وممارسة عمليات الاشراف والادارة والقيادة وإبراز قدراتهم، وإعداد صف ثاني ودفن بالشباب والصفوف الثانية للأمام وضخ دماء جديدة في شرايين المؤسسات، أرجو التفضل بالإحاطة أن مجلس إدارة البنك المركزي قد أصدر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٦ القرار التالي:-

١- البنوك التي يصدر بشأنها قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء بتعيين

المسئول التنفيذي الرئيسي :-

ألا تزيد مدة الحد الأقصى للمسئول التنفيذي الرئيسي عن ٩ سنوات
(متصلة أو منفصلة) في إطار قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء .

٢- بنوك القطاع الخاص :-

أ- ألا تزيد مدة الحد الأقصى للمسئول التنفيذي الرئيسي عن ٩ سنوات (متصلة أو منفصلة) وفي حالة تجاوز المسئول التنفيذي الرئيسي لهذه المدة يستمر لحين انعقاد أول اجتماع للجمعية العامة للبنك لاعتماد القوائم المالية السنوية.

وفي حالة تجاوز المسئول التنفيذي الرئيسي ٩ سنوات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ تُمنح البنوك مهلة حتى انعقاد الجمعية العامة لاعتماد القوائم المالية عن العام المالي ٢٠١٦ شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي المصري .

٣- فروع البنوك الاجنبية :-

ألا تزيد مدة الحد الأقصى للمسئول التنفيذي الرئيسي عن ٩ سنوات (متصلة او منفصلة) ، وفي حالة تجاوز المسئول التنفيذي الرئيسي لهذه المدة يستمر لحين اعتماد القوائم المالية السنوية من قبل مراقبي حسابات البنك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

طارق عامر